

1063

من وزير المالية

إلى

السيد صالح بن يوسف

(35، شارع الهادي الكراي - المركز العمراني الشمالي - المهرجان تونس 1082)

الموضوع : النظام الجبائي للمبالغ المدفوعة في إطار صفقتين مبرمتين بين شركة
والشركة الصينية

المرجع : مكتوبكم بتاريخ 22 ماي 2015

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أن شركة
صفقتين مع الشركة الصينية تتعلق الأولى بإنجاز وحدة لتعويم الفسفاط
ب"أم الخشب" بالمتلوي وتتعلق الصفقة الثانية بإنجاز ثوابت لمعالجة الفسفاط. كما ذكرتم أنّ
شركة ستقوم بدفع تسبقة 10% من قيمة المبلغ الجملي للعقد لفائدة الشركة
الصينية وخلص بقية المبلغ على أقساط.

وعلى هذا الأساس طلبتم معرفة نسب الخصم من المورد المستوجب عند دفع التسبقة
وخلص بقية الأقساط التعاقدية.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنه يتبين من خلال دراسة العقدين المصاحبين لمكتوبكم المبرم
بين "شركة فسفاط قفصة" والشركة الصينية ، أنّ الخدمات التي تسديها هذه
الأخيرة تتمثل في:

- القيام بدراسات عامة،
- توفير مواد مستوردة،
- القيام بعمليات تركيب لمعدات والوضع في حالة استخدام،
- القيام بدورات تكوينية،
- توفير قطاع غيار.

وبالتالي، يضبط النظام الجبائي في مادة الخصم من المورد للمبالغ التي تدفعها "شركة
فسفاط قفصة" للمزوّد الصيني "في إطار الصفقة المذكورة كما يلي:

1. بالنسبة إلى عملية توريد المعدات

في صورة فوترة المبالغ مقابل توريد التجهيزات أو المعدات موضوع العقد باسم شركة ولحسابها مباشرة من الخارج من قبل الشركة الصينية ، فإن المبالغ المذكورة لا تخضع لأي خصم من المورد ولا تخضع الأرباح الناتجة عنها للضريبة بتونس.

2. بالنسبة إلى الخدمات الأخرى

تخضع المبالغ التي ستدفعها شركة المصدر كلياً إلى المنشأة الدائمة بتونس للشركة الصينية مقابل الخدمات المسداة لها للخصم من المورد طبقاً لأحكام الفصل 52 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات كما يلي:

- بالنسبة إلى الدراسات المنجزة بتونس وخدمات التكوين: 2.5% من مبلغها الخام،
- بالنسبة إلى خدمات تركيب المعدات وتشغيلها: 0.5% من مبلغها الخام.

مع العلم أنّ المبالغ المدفوعة مقابل الدراسات التي تنجزها الشركة الصينية مباشرة من الخارج تخضع للخصم من المورد بنسبة 5% من مبلغها الخام وذلك طبقاً لأحكام الفصل 12 من اتفاقية تفادي الازدواج الضريبي المبرمة بين تونس والصين في 25 أوت 2003. ويستوجب تطبيق نسبة 5% المذكورة استظهار الشركة الصينية بشهادة إقامة جبائية مسلمة من قبل السلطات الجبائية المختصة بالصين.

وتجدر الإشارة في هذه الحالة أنّه في صورة عدم القيام بالخصم من المورد، فهو يكون مستوجبا على أساس قاعدة تحمّل عبء الضريبة أي بنسبة 17.64% تضاف إليها خطايا التأخير المحتسبة طبقاً للتشريع الجاري به العمل.

3. بالنسبة إلى الخصم من المورد المستوجب بعنوان التسبقة على المبلغ الجملي للعقد وبعنوان الحجز بعنوان الضمان على كل فاتورة

في صورة أفراد ضمن الفواتير المتعلقة بالتسبقة المحددة بـ 10% من المبلغ الجملي للصفحة ، المبالغ المتعلقة بكل خدمة على حده، فإنه يتم تطبيق الخصم من المورد حسب

النسب المذكورة أعلاه على مبلغ التسبقة وذلك عند دفعهما للمنشأة الدائمة بتونس للشركة الصينية

وفي خلاف ذلك، تخضع المبالغ الجمالية المدفوعة بعنوان التسبقة للخصم من المورد بنسبة 2.5%.

وتقبلوا سيدي فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير المالية

ويتفويض منه

المدير العام للدراسات

والتشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي